سياسات التشغيل في الجزائر

أ.سعدية زايدي، جامعة الحاج لخضر- باتنة-

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مختلف البرامج التي وضعت بخصوص سياسات التشغيل ومعوقات وعوامل تفعيل ونجاح هذه السياسات بالجزائر، إذ يعتبر موضوع التشغيل من المواضيع الهامة الذي أولته الدولة الجزائرية أهمية بالغة، حيث أن التزايد السكاني الكبير والبطالة المرتفعة فرض على الجزائر التفكير جديا لإيجاد حل لهذه المشكلة، من خلال إحداث أجهزة وأساليب تقنية واقتصادية للتكفل بمشاكل الشباب في توفير مناصب شغل فانتهجت الجزائر على إثر ذلك عدة سياسات للتشغيل قصد التخفيف من حدة البطالة وترقية الشغل.

الكلمات المفتاحية: التشغيل، سياسات التشغيل.

Résumé:

Cette étude vise à connaître les différents programmes mis en place dans le cadre de politiques exploitation et les obstacles ainssi les raisons d'activation et de succès de ces politiques en Algérie. par ce que la politique de l'exploitation une de plusieurs importantes politiques consédérables dans les intérêts du l'Etat Algérien , car l'augmentation démographique et le chômage élevé, imposée sur l'Algérie à réfléchir aprofondement pour trouver une solution à ce problème , par la création de dispositifs et procédeurs techniques et économiques pour résolu les problèmes et assurer les postes d'emploitation pour les jeunes contre de ça l'Algérie vise après plusieurs politiques la réduction du chômage et l'amélération de l'emploi.

Mots clés: politiques de l'emploi

الإشكالية:

أصبحت مسألة التشغيل من أكبر التحديات التي تواجهها مختلف الدول في العالم ومن بينها الجزائر التي عرفت اختلالات كبيرة في سوق الشغل، بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل. إضافة إلى ما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر التي كانت أولى نتائجها غلق مئات المؤسسات وتسريح ألاف العمال، وهذا ما ساهم في ارتفاع عدد العاطلين عن العمل فكان من الضروري على السلطات المعنية إعادة النظر في نمط وسياسات التسيير المتبعة في السابق، فسارعت إلى القيام بإصلاحات اقتصادية، حيث اضطرت إلى تغيير نمط المؤسسات الاقتصادية لتتماشى مع المعطيات الجديدة معتمدة في ذلك على اقتصاد السوق، ودخلت بذلك الجزائر في برامج الإصلاحات الهيكلية مع صندوق النقد الدولي، إلا أن نتائج الإصلاحات أدت إلى اضطراب كبير في الخريطة العامة للشغل نتيجة الشروط التي كان يفرضها صندوق النقد الدولي على الدولة الجزائرية مما زاد الوضع سوءا.

وبالتالي واجهت الجزائر مشكلة تفاقم ظاهرة البطالة التي مست كل الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب وأصحاب الشهادات العلمية، والتي بلغت بنسبها الكبيرة تهديدا على المجتمع، مما استلزم على الحكومة الشروع في إجراءات وتدابير استثنائية للتخفيف من حدتها وانعكاساتها السلبية خاصة في أوساط فئة مهمة من المجتمع وهي فئة الشباب، ومن ثم وضع في الجزائر سياسات وبرامج بهدف التخفيف من حدة البطالة وترقية الشغل. ومن خلال ما سبق فإنه يمكننا طرح الإشكالية التالية: ماهي البرامج التي اعتمدتها الجزائر للتخفيف من حدة البطالة؟ وما هي عراقيل ومعوقات سياسات التشغيل في الجزائر؟ وماهي السبل الكفيلة لإنجاح هذه السياسات؟

1- مفهوم التشغيل

للتشغيل مفهومين، مفهوم تقليدي وآخر حديث، فالمفهوم التقليدي يعني أنه" تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد الحصول على قدر معين من التدريب والتأهيل والتكوين"، أما المفهوم الحديث فيرى أن التشغيل لا يعني العمل فقط، بل يشمل الاستمرارية في العمل، ويعطي له حق المشاركة والتمثيل في مختلف التنظيمات والحق في الضمان الاجتماعي، وله الحق في رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب والتقاعد حسب الشروط التي يوضحها القانون،

فالتشغيل يتطابق مع التوظيف، ويؤدي بالضرورة إلى مفهوم الموارد البشرية والقوى العاملة.[1]

إنّ التشغيل هو ذلك النشاط الذي يستدعي تجديد يد عاملة مؤهلة وكفؤة ودعوة الأفراد المترشحين لوضع طلباتهم لملء تلك المناصب الشاغرة.[2]

2- تعريف سياسة التشغيل:

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، **سياسة التشغيل:"** في مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج".

وتشكل سياسة التشغيل منظومة من الإجراءات النوعية والتي موضوعها سوق الشغل، وتؤثر هذه الإجراءات على جهة الطلب والجزء الآخر على جهة العرض، كما يمكن التأثير على الجهتين معا.

وتعرف أيضا بأنها: هي مجموعة من الخطوات والمناهج والإجراءات المتخذة من قبل السلطة العمومية في معالجة موضوع التشغيل والتقليل من حدة البطالة، مثل سياسة ما قبل التشغيل المنتهجة، تشغيل الشباب، سياسة العمل بالتعاقد.[3]

3- أهداف سياسة التشغيل:

يمكن حصر أهم الأهداف الأساسية لسياسة التشغيل في:

- زيادة حجم الناتج القومي ورفع مستوى الفعالية الصناعية والاقتصادية.
- رفع مستوى معيشة الشعب عن طريق زيادة دخل الأفراد.
- توفير فرص العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة المتاحة الراغبة في العمل من أجل الكسب.
- توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه.
- استقرار العمل، ويقصد به دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيرات التي تحدث إلى أدنى حد ممكن عن طريق حماية العامل من الفعل التعسفي.
- تنظيم أساليب ومواعيد ادخال التحسينات التقنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها.
- تكوين واعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني ومهارة عالية لأداء أفضل.[4]

- تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده مراسيم وتشريعات العمل لكل دولة.(5)
- تستهدف سياسة التشغيل التخفيف من حدة أزمة البطالة والتخفيف من أثارها السلبية بقدر الإمكان.

وفي الجزائر تستهدف السياسة الأهداف التفصيلية التالية:

- مكافحة البطالة.
- تحسين مؤهلات اليد العاملة الوطنية لاسيما في التخصصات الغير متوفرة في السوق.
- توفير منحة نقدية تعين العاطلين عن العمل.
- امتصاص احتجاج فئات عريضة من الشعب وهي طبعا الشباب وأكبر مشاكلهم هي البطالة.
- أما بالنسبة لأرباب العمل تساعدهم على الحصول على عمالة لمدة معينة دون تحمل تكاليفها، أما إذا استمر توظيفهم على حساب أرباب العمل فهي تمثل توفير فرصة لرب العمل الحصول على عمالة وتدريبها على حساب الدولة التي تدفع الأجر وتخصم من فاتورة الضرائب.....
- تنمية ثقافة المقاولة.
- تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل.
- تحسين وتعزيز آليات الوساطة في سوق العمل.
- تدعيم الاستثمار المولد لمناصب الشغل.
- ترقية التكوين التأهيلي بغرض تسيير الاندماج في عالم الشغل.
- ترقية سياسة محفزة على إنشاء مناصب الشغل باتجاه المؤسسات.
- تحسين وعصرنة تسيير سوق العمل.
- ترقية تشغيل الشباب.(6)

4- الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل:

يمكن القول أن أبعاد سياسة التشغيل الحالية منها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، وما يتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي، وما إلى ذلك من الجوانب الأخرى.

1-4- البعد الاجتماعي: يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن ظاهرة البطالة لاسيما بالنسبة للشباب، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء.

2-4- البعد الاقتصادي: يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية، أي رأس المال البشري ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة، لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط سواء منها العامة أو الخاصة بما يسمح بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة للبلاد، وتطوير أنماط الإنتاج ، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور.(7)

3-4- **البعد التنظيمي والهيكلي:** يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها، والتي تبدأ من المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أم قرى.(8)

5- مميزات سوق التشغيل في الجزائر:

تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30%، بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها البلاد خلال هذه الفترة، والتي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى تقليص فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح ألاف العمال.

تفاقم ظاهرة البطالة مس كل الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب وأصحاب الشهادات العلمية، وارتفعت نسبة البطالة بشكل كبير حيث كانت:

- سنة 1995 في حدود 28%.
- سنة 1999 في حدود 30%.

معدلات البطالة المرتفعة هذه دفعت الحكومة للشروع في إجراءات استثنائية للتخفيف من حدتها وذلك من خلال وضع برامج عديدة لترقية الشغل وإنشاء هياكل متخصصة لتنفيذها، وقد ساعد على ذلك عودة الهدوء والأمن والاستقرار إلى كامل التراب.

وبالموازاة مع البرامج التي وضعت للتطبيق في مجال التشغيل فإن الفترة من 1999 إل 2009 عرفت انتعاشا اقتصاديا معتبرا حيث تم تجنيد إمكانيات مالية كبيرة سواء عن طريق الاستثمار المباشر للدولة أو بمساهمة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وكانت لكل هذه المجهودات نتائج إيجابية في مجال التشغيل كما كانت البداية لإعادة التوازن بين العرض والطلب في سوق الشغل. ويظهر ذلك جليا من خلال نسبة البطالة التي تراجعت كثيرا حيث:

- سنة 1999 في حدود 30%.
- سنة 2004 في حدود 17.7% حسب معايير المكتب الدولي للعمل.
- سنة 2007 في حدود 21.3%.
- سنة 2008 في حدود 11.3%.
- سنة 2009 في حدود 10.2% وخلال نفس هذه السنة تم تسجيل 300.000 طلب إضافي سنويا من بينهم 120.000 طلب من طرف خريجي التعليم العالي.
- سنة 2010 بلغت في حدود 10.0% وتم تقديرهم ب 1.076.000 بطال، كما بلغ عدد العاملين لسنة 2010 ب 9735000 وبنسبة% 37.6 على المستوى الوطني(شغلت النساء نسبة 11.5% والرجال بنسبة 63.3% ، أما توزيع العمالة حسب النشاط نجد أن قطاع الخدمات والتجارة شمل أكبر نسبة من العمالة ب 55.2% تليه قطاع البناء بنسبة 19.4% ثم قطاع الصناعة بنسبة 13.7% وأخيرا نجد قطاع الزراعة بنسبة 11.7% .

6- أجهزة وبرامج التشغيل المنتهجة بهدف القضاء على البطالة

إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة استلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها.

وتم بذلك إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكلة أساسا على المستوى المركزي في مديريتين عامتين واحدة للتشغيل وأخرى للتضامن الوطني متفرعتين إلى عدة

مديريات مركزية وعلى المستوى المحلي في مديريتين ولائيتين الأولى للتشغيل والثانية للنشاط الاجتماعي، إضافة إلى الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة للوزارة هي:(9)

أولا: الهيئات المكلفة بتنظيم وتسيير سوق الشغل في الجزائر

❖ **الوكالة الوطنية للتشغيل:**

مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، يعود تسييرها الشخصي وتغطيتها المالية إلى وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للأمر رقم: 42/71 المؤرخ في 17جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم: 99/62 المؤرخ في: 29 نوفمبر 1962.(10)

وبذلك نلاحظ أن الوكالة وبعد تغيير التسمية تعتبر من أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر، ومهمتها الأساسية كما ذكرنا هي تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب، وتلعب في هذا الشأن دورا أساسيا في التقريب بين:

- ✓ طالبي العمل وهم البطالين من كل الفئات.
- ✓ أصحاب العمل وهم كل المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاعين العام والخاص.

باستثناء طبعا الإدارة العمومية التي يخضع التشغيل فيها لإجراءات أخرى تحت إشراف المديرية العامة للوظيف العمومي.

وقد جاء القانون رقم:90/04 المؤرخ في: 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل ليعزز مكانة ودور الوكالة بصفتها الهيأة العمومية التي تضمن تنصيب العمال وتشغيلهم باستثناء الأماكن التي لا توجد بها هياكل الوكالة أين رخص للبلديات استثناء أن تقوم بهذا الدور في حدود اختصاصاتها الإقليمية.

وحتى تواكب التطورات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وحتى تقوم بدورها في توفير فرص العمل حسب معايير العمل الدولية، استفادت الوكالة من مخطط تأهيل وإعادة الاعتبار يهدف أساسا إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ تدعيمها بالإمكانيات لتصفية كل المشاكل التي تعيق سيرها مع توحيد دعائم التسيير والتدخل في سوق الشغل.

- ✓ اتخاذ إجراءات عصرنة طرق تسييرها وتدخلها تماشيا مع التطورات التكنولوجية الراهنة.
- ✓ تطوير وتحسين الخدمات التي تقدمها للمتعاملين معها سواء طالبي العمل وأصحاب العمل.

ونشير أن مخطط التأهيل وإعادة الاعتبار تمت المصادقة عليه بموافقة الشركاء الاجتماعيين من نقابة العمال ومنظمات أصحاب عمل، كما أبدى مكتب الجزائر للمنظمة الدولية للعمل موافقته على تقديم المساعدة ومرافقة تجسيد هذا المخطط الإصلاحي.

أما من جانب التنظيم فإن الوكالة مهيكلة تسمح لها بالتواجد في كل مناطق الوطن وتتكون هياكلها من:

- المديرية العامة.
- 10 وكالات جهوية.
- أكثر من 157 وكالة محلية.

وتعتبر الوكالة المحلية للتشغيل هي الخلية الأساسية في هذا التنظيم وهي التي تستقبل المتعاملين معها سواء من طالبي العمل أو أصحاب العمل، ويمكن تلخيص مهامها كما يلي:

- ✓ استقبال طالبي العمل من الجنسين لتسجيلهم بعد جلسة الحوار الأولى حسب مؤهلاتهم ورغباتهم في المنصب الذي يسعون إليه أو توجيههم وفقا لاستعداداتهم إلى برامج أخرى.
- ✓ تتلقى عروض العمل وتعمل على ربطها بالطلبات ضمن بطاقية موزعة حسب المهن والقدرات، وفي هذا المجال فإنها:
- ✓ تبادر إلى برمجة زيارات إلى أصحاب العمل من أجل تفعيل سوق الشغل.
- ✓ استقبال الشباب المتخرجين من الجامعات والمعاهد الوطنية لتسجيلهم في البرنامج الوطني لعقود ما قبل التشغيل حسب التخصص.[11]
- ✓ تسجيل العمال المسرحين لأسباب اقتصادية من أجل تمكينهم من الاستفادة من نظام التأمين على البطالة على أساس ملفات وقوائم يقدمها صاحب العمل.

وفي هذا الإطار فإن استقبال طالب العمل في كل وكالة محلية يكون عن طريق مستشار للتشغيل يقدم للبطال كل المعلومات التي يطلبها ثم فرص الشغل المتوفرة ابتداء

من كيفية ملء بطاقة السيرة الذاتية وصولا إلى توجيهه إما لمنصب متوفر وملائم لقدراته وإما لأحد أجهزة التشغيل الأخرى إن أبدى استعدادا لذلك وحتى إلى التكوين المهني إن كان بدون مؤهلات.(12)

❖ **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:**

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في سنة 1996، وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، يستفيد الشباب صاحب المشروع خلال مراحل إنشاء مؤسسته وتوسيعها، من:

- مساعدة مجانية (استقبال- إعلام، تكوين).
- امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال).
- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة- تخفيض نسب الفوائد البنكية).

ووضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل وتضطلع بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية، بالمهام الرئيسة الآتية:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لا سيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالعمل والتشغيل تحت تصرفها.
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

وتتمثل أهداف جهاز دعم تشغيل الشباب:

- يشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكلة البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري.
- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

➢ **شروط الاستفادة من هذا الجهاز:**

الجهاز موجه للشباب ممن تتوفر فيهم الشروط الأربعة التالية:

- ✓ أن يكون الشباب بطالا.
- ✓ أن يتراوح سنه بين 19و35 سنة. عندما يخلق الاستثمار ثلاثة(03) مناصب شغل دائمة على الأقل(بما في ذلك الشركاء)، يمكن رفع سن مسير المؤسسة المنشأة إلى أربعين(40) سنة كحد أقصى.
- ✓ أن يكون حائزا على شهادة أو مهارة مثبتة.
- ✓ أن يقدم البطال مساهمة شخصية لتمويل مشروعه.[13]

وباستثناء النشاطات التجارية البحتة، فإنّ الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج والخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري قد يصل حتى: 10 مليون دينار جزائري، أما صيغة التمويل فإنّها موزعة على:

- قرض بدون فوائد من الوكالة.
- قرض بفوائد منخفضة من البنك.
- مساهمة شخصية من صاحب المبادرة تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع.

وتلعب الوكالة دورا توجيهيا وإعلاميا كبيرا بفضل شبكتها المتكونة من 53فرع عبر كامل ولايات الوطن.[14]

❖ **وكالة التنمية الاجتماعية:**

هيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1996 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة وذلك بوضع تدابير وبرامج لمحاربة البطالة والفقر والتهميش.[15]

وعليه فإن المهام الأساسية للوكالة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- البحث والاستطلاع وجمع المساعدات المالية والتبرعات والهبات من أي نوع سواء كانت ذات طابع وطني أو أجنبي أو دولي أو متعدد الجوانب الضرورية لتجسيد مهمتها الاجتماعية.(16)
- ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة.
- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في إنجازها يد عاملة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع.

تنظيم الوكالة يشمل مديرية عامة تتفرع عنها عدة مديريات مركزية وكذا مجلس للتوجيه ولجنة للمراقبة، وحتى تقوم بمهامها فإنها تعتمد على شبكة تتكون من 07 وكالات جهوية إضافة كما ذكرنا إلى اعتمادها على مديريات التشغيل ومديريات النشاط الاجتماعي بالولايات وكذلك البلديات.

وقد سبق أن تحدثنا على برامج مديرية التشغيل التي تشرف عليها الوكالة، يضاف إليها برامج الحماية الاجتماعية خاصة نظام الشبكة الاجتماعية المسير من طرف مديرية النشاط الاجتماعي بالولاية لحساب الوكالة أيضا.

أهداف الوكالة كبيرة وهامة بالنظر للفئات الاجتماعية التي تقصدها ولبلوغ هذه الأهداف والوصول إلى المواطنين المعنيين ببرامجها فإن الوكالة تقوم بدور إعلامي وتوجيهي كبير عبر الهياكل التي تعتمد عليها .(17)

❖ **مديرية التشغيل بالولاية:**

أنشئت بموجب المرسوم:50/02 المؤرخ في: 22 جانفي 2002 الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية وعملها، تمثل وزارة التشغيل على المستوى المحلي وموجودة في كل ولاية من الولايات 48 حسب التقسيم الإداري للجزائر. وتتشكل مديريات التشغيل من مصالح تتفرع عنها مكاتب وأما مهمتها الأساسية :

➢ **أولا في مجال ترقية التشغيل:**

- تنظيم تنفيذ برامج التشغيل وتنشيطها ومراقبتها.
- تنفيذ سياسة ترقية التشغيل على المستوى المحلي ومساعدة الجماعات المحلية على إنشاء برامجها الهادفة إلى تنمية إمكانات التشغيل بها.
- دراسة جميع كيفيات تطوير سياسات ترقية التشغيل البديلة والملائمة لخصوصيات الولاية.

- تقييم برامج التشغيل وإثرائها وتعزيزها.
- التقييم المنتظم لحالة تنفيذ مختلف برامج ترقية التشغيل التي يبادر بها القطاع والقيام عند الاقتضاء بتكييفها الضروري.
- تطوير هندسة التشغيل ووضع بنوك معطيات محلية تساعد على تنمية التشغيل.
- القيام بأي تحقيق أو دراسة ضرورية لتنمية البرامج البديلة الخاصة بترقية التشغيل، أو تكليف من يقوم بذلك.
- دراسة أو اقتراح التدابير الرامية إلى تقليص كلفة التشغيل وتوجيه مساعدات الدولة نحو توسيع فرص التشغيل.
- تدعيم نشاط الحركة الجمعوية والحرص على انسجامه في إطار ترقية التشغيل ومكافحة البطالة.

➢ **ثانيا: في مجال تنظيم التشغيل:**

في هذا الإطار تكلف المديرية الولائية للتشغيل بالمهام التالية:

- تشجيع تنمية التشغيل عن طريق أعمال واقتراح تدابير تسمح بتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل بالاتصال مع الشركاء المعنيين.
- المساهمة بالاتصال مع المؤسسات المعنية في تعزيز التوافق بين السياسات العمومية الخاصة بالتشغيل والتكوين.
- وضع اليات المساعدة التقنية والاستشارة لمبادرة تنمية التشغيل المحلية.
- معرفة توجهات التشغيل على المستوى المحلي وتحديد القطاعات التي قد توفره.
- جمع كل المعطيات الإحصائية الخاصة بسوق العمل واستغلالها وتحليلها، وبهذه الصفة تجمع مديرية التشغيل بالولاية من جميع المؤسسات والمتدخلين في مجال التشغيل كل المعلومات الضرورية لأداء مهامها.

➢ **ثالثا: في مجال المحافظة على التشغيل وحركة اليد العاملة:**

وتعمل على:

- السهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنفيذية المتعلقة بالمحافظة على التشغيل.
- الحث على جميع المبادرات الهادفة إلى المحافظة على التشغيل وتشجيعها.

- تأطير التحرك الجغرافي والمهني لليد العاملة ومتابعته، وتشجيع التعويض ما بين الولايات وما بين القطاعات في نشاطات التوظيف قصد رفع مستوى تحقيق عروض التشغيل إلى أقصى حد.
- السهر على احترام وتطبيق التشريع والتنظيم في مجال توظيف الأجانب وإعداد بطاقيات وحصائل ورية مرتبطة بها.

وبالإضافة إلى المهام المذكورة أعلاه لمديرية التشغيل الولائية، تكلف المديرية حسب المادة: 04من المرسوم السابق ذكره(50/02) بمتابعة نشاطات قطاع العمل والضمان الاجتماعي على المستوى المحلي، وجمع المعلومات المتعلقة بالقطاع ومركزتها والسهر على تطبيق التوجيهات الواردة من الإدارة المركزية.

وتقوم حاليا بتنفيذ ثلاثة برامج هامة من البرامج الوطنية لترقية الشغل لحساب وكالة التنمية الاجتماعية، وهذه البرامج ترمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة ممولة من طرف الدولة وهي:

- ✓ برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية.
- ✓ برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة.
- ✓ برنامج عقود ما قبل التشغيل.[18]

❖ **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM "**

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 14/04 المؤرخ في: 22 جانفي 2004 كهيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني. كانت بدايتها منذ 1999.

مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص ويتضمن دور الوكالة:

تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع ..

والقرض المصغر عبارة عن قروض صغيرة قد تصل 500.000 دج موجه:

لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين.[19]

وإذا كانت تجربة القرض المصغر في الجزائر قد بدأت عام 1999 إلا أنها لم تعط النتائج المرجوة، وما يميز الصيغة الجديدة هو إنشاء وكالة خاصة بتسيير البرنامج وهذا ما سيسمح

لا محالة من بلوغ أهداف وتحقيق نتائج أحسن في المستقبل، لأنه كما ذكرنا فإن أهداف القرض المصغر هامة وهي تجربة حققت نجاحا كبيرا في العديد من الدول في مجال محاربة البطالة وتحسين أوضاع المواطن كونه موجه إلى فئات اجتماعية واسعة.

❖ **الصندوق الوطني لتأمين البطالة:**

تم الاعتماد على نظام التأمين على البطالة نظرا لارتباطه الوثيق بوضعية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية، وبالنسبة لنظام التأمين على البطالة فقد اعتمد بموجب المرسوم التشريعي رقم 11/94 المؤرخ في 26 ماي 1994 والمتعلق بالتأمين على البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون عملهم لا إراديا، أي لأسباب اقتصادية، ويستفاد من علاوة البطالة كل عامل في قطاع العمومي أو الخاصة والذي يفقد منصب عمله بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية.

- إما في إطار مخطط إعادة هيكلة المؤسسة.
- تقليص عدد العمال.
- إنهاء نشاط المستخدم وحل المؤسسة.[20]

ومن حيث النتائج حتى سنة 1994 استفاد 332 ألف شاب من منصب عمل لمدة متوسطة 6 أشهر وإنشاء ماي صل إلى 160 ألف منصب دائم، إضافة إلى أن نسبة الإدماج قدره 3.3 خلال فترة 1990و1994.[21]

ويحرم من الاستفادة من أداءات التأمين على البطالة:

- المؤجرون ذوي عقد محدود الفترة، العمال الموسميين، العمال في المنازل، العمال ذوي أصحاب العمل المتعدد، العمال عند أنفسهم. والعمال الذين فصلوا لأسباب تأديبية عن عملهم، العمال المستقلين أو تركوا اختياريا عملهم.[22]

ثانيا: أنماط التشغيل في الجزائر:

❖ **برنامج تشغيل الشباب:**

يعتبر هذا البرنامج خاصا وذا أهمية كبيرة بالنسبة لمحور الشغل، انطلق عام 1988، وأولت الحكومة المعنية اهتماما بالغا به، ووضعت له استراتيجية من أجل الوصول إلى السبل الكفيلة بالاستثمار في الطاقات الحية العاطلة عن العمل. ولقد وضع هذا البرنامج لتجاوز العقبات التي تصادف الشباب يوميا حيثما ذهب سواء في المؤسسات الخاصة

بالتشغيل، أو مكاتب اليد العاملة التي لا نجد حلا للطلبات الكثيرة والقادمة باستمرار، ويشمل برنامج تشغيل الشباب على محورين.

أولهما يتعلق بتوفير مناصب عمل لصالح الشباب في مختلف النشاطات الزراعية الري والهياكل القاعدية والاقتصادية والاجتماعية.(23)

❖ **جهاز الإدماج المهني للشباب:**

يهدف هذا الجهاز إلى إزالة وتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب وإلى تشجيع الشباب على إنشاء نشاطات لحسابهم الخاص لترقية روح المبادرة، ولقد كانت المبادئ الأساسية لهذا البرنامج تهدف أساسا إلى ترقية روح المبادرة والمقاولة لدى الشباب وتنميتها سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو من خلال جمعياتهم، وتنمية المبادرات المحلية وتثمين الطاقات مع استغلال كل الإمكانيات المتاحة للتشغيل بإعطاء الأولوية للعمل الدائم.(24)

➢ **الأنظمة الثلاثة للجهاز:**

✓ **التشغيل المأجور الناتج عن المبادرات المحلية(ESIL)**

في سنة 1990 تبنت الحكومة جهاز يهدف إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل لمدة سنة واحدة تقتصر هذه الوظائف على الأشغال غير المنتجة والقليلة التأهيل، سمح هذا الإجراء بتوظيف حوالي 2500 شاب في سنة 2004، إلا أن هذه الوظائف المنشأة مؤقتة تتركز في مجملها في القطاع الخدمي.(25)

يتعلق بالتشغيل المرتبط بأشغال المنفعة العامة، تقوم هذه الفكرة على التشغيل المؤقت وهذا بتشغيل الشباب العاطل من طرف الجماعات المحلية لفترات من 6إلى 12 شهرا بأجرة موازية للحد الأجر المضمون لعام 1991 والمقدرة ب 2500 دج.

وتمنح هذه المناصب للولايات في شكل حصص ولائية لكل سداسي وذلك بناء على برنامج سنوي للولاية تقدمه المندوبية بناء على اقتراحات البلديات.(26)

التعاونيات: تقدم مساعدة من طرف الدولة من أجل إنشاء تعاونيات هذا عن طريق استغلال الطاقات المحلية، وكذا البرامج المفتوحة من طرف الشباب.

التكوين: إعداد الشباب مهنيا، والمساعدة في عمليات التدريب خاصة في إطار التعاونيات ويكون لفائدة التعاونيات ومرتبط بميدان العمل لتشغيل الشباب.(27)

❖ **برنامج عقود ما قبل الإدماج (التشغيل)**

أنشىء برنامج عقود ما قبل التشغيل سنة 1998 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98-402 المؤرخ في 02 ديسمبر1998 والمتضمن إدماج المهنيين الشباب ذوي شهادات التعليم العالي، وكذا الحاصلين على شهادات التعليم العالي، وكذا الحاصلين على شهادة تقني أو تقني سامي من المعاهد الوطنية للتكوين[28]. بحيث يسمح هذا البرنامج الحصول على تكوين تطبيقي بالتكيف مع منصب العمل لأول مرة، وتم عملية الإشراف عليه من خلال وزارة العمل والحماية الاجتماعية وكذا وكالة التنمية الاجتماعية ADS .

وتتمثل أهداف البرنامج فيما يلي:

- ✓ التخفيف من البطالة الخاصة في وسط الطبقة المتعلمة سواء الحاصلة على تأهيل جامعي أو تأهيل مهني.
- ✓ تحقيق تكوين وخبرة مهنية تؤهل المستفيدين من هذا الجهاز الاستفادة من تشغيل منصب دائم بخبرة مهنية مسبقة خاصة وأنّ أغلب طلبات التوظيف تشترط الخبرة المهنية في هذا المجال.[29]

➢ **شروط الاستفادة من برنامج عقود ما قبل التشغيل:**

يشترط في المستفيدين من عقود ما قبل التشغيل:

- ✓ أن يكونوا حاصلين على شهادة التعليم العالي والتقنيين الساميين والمتخرجين من المعاهد الوطنية للتكوين.
- ✓ أن يكون من جنسية جزائرية.
- ✓ أن تتراوح أعمارهم من 19 إلى 35 سنة.
- ✓ أن يكونوا من طالبي التشغيل للمرة الأولى.
- ✓ أن يكون معفيين من التزامات الخدمة الوطنية.[30]

ويتم إدماج البطالين المستفيدين من هذا العقد لدى الهيئات المستخدمة العمومية والخاصة بما فيها تلك التابعة لقطاع المؤسسات والإدارات العمومية، ويتم تعيينهم في مناصب عمل فعلية مناسبة لمستوى تكوينهم، وتحدد مدة عقد التشغيل الأولى بسنة واحدة يمكن تمديدها مرة واحدة لمدة 06 شهر، وتحدد مستويات الأجر التي تتحملها الدولة والمخصصة لفائدة الشباب المستفيدين من عقد تشغيل في إطار عقود ما قبل التشغيل كالآتي:

الفترة الابتدائية أو العقد الأولى (خلال السنة الأولى):

6000 دج/ للشهر بالنسبة للجامعيين.

4500 دج/ بالنسبة للتقنيين الساميين.

فترة التمديد المحددة ب 06 أشهر:

4000 دج/ للشهر بالنسبة للجامعيين.

3000 دج/ للشهر بالنسبة للتقنيين الساميين.

وقد عدلت مستويات الأجر ابتداء من جانفي 2008 تماشيا مع موجات التضخم والزيادة في الأجور التي عرفها القطاع الاقتصادي العام والخاص لتصبح كما يلي:

الفترة الابتدائية أو العقد الأولى(خلال السنة الأولى):

12000 دج/ للشهر بالنسبة للجامعيين.

8000 دج/ للشهر بالنسبة للتقنيين الساميين.

ويتحمل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب حصة رب العمل في الضمان الاجتماعي المحددة ب 07%، ويستفيد الشباب حامل الشهادة خلال الفترة الابتدائية المحددة بسنة واحدة من نظام التعويضات الذي يتحمله المستخدم والمطبق على المستخدمين الذين يشغلون نفس منصب العمل.[31]

❖ **جهاز المساعدة على الإدماج المهني "DAIP"**

يعتبر جهاز المساعدة على الإدماج المهني أحدث برنامج تسهر الحكومة الجزائرية على تطبيقه وتنفيذه، حيث خرج إلى حيز التنفيذ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 126/08 المؤرخ في 19 أفريل 2008، حيث هذا الجهاز إلى:

- ✓ تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي الشغل المبتدئين.
- ✓ تشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما عبر برامج تكوين – تشغيل وتوظيف.

ما يميز هذا الجهاز عن الأجهزة السابقة هو أنّه موجه لعدة فئات من طالبي الشغل المبتدئين حسب مستوياتهم التعليمية والتكوينية وهي تشكل في مجموعها تقريبا كل فئات الشباب:

الفئة الأولى: الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

الفئة الثانية: الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصا تمهينيا.

الفئة الثالثة: الشباب بدون تكوين ولا تأهيل.

وتتخذ عقود الإدماج الشكل الآتي:

- عقد إدماج حاملي الشهادات بالنسبة للفئة الأولى.
- عقد إدماج مهني بالنسبة للفئة الثانية.
- عقد تكوين- إدماج بالنسبة للفئة الثالثة.

وينصب المستفيدون من عقود إدماج حاملي الشهادات وعقود الإدماج المهني لدى المؤسسات والإدارات العمومية، بينما ينصب المستفيدون من عقود تكوين- إدماج إما في ورشات الأشغال المختلفة التي تبادر بها الجماعات المحلية ومختلف قطاعات النشاط، وإما لدى حرفيين معلمين لمتابعة تكوين.

- **مدة عقد الإدماج:**

تتحدد مدة عقد الإدماج حسب المرسوم رقم 126/08 كما يأتي:

- سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة بناء على طلب المستخدم في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية.
- سنة واحدة غير قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي.
- سنة واحدة غير قابلة للتجديد بالنسبة لتكوين لدى الحرفيين المعلمين.

وخلال سنة 2011 تم تعديل مدة عقد الإدماج لتصبح كما يلي:

- 03 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية.
- سنة واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي,
- سنة واحدة غير قابلة للتجديد بالنسبة لتكوين لدى الحرفيين المعلمين.

- **شروط الاستفادة من جهاز الإدماج المهني:**

يجب على الشباب البطال الراغب في الاستفادة من توظيف في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني أن يتوفر على الشروط التالية:

- ✓ أن يكون طالب جديد للشغل (primo demandeur d emploi).
- ✓ أن يحمل الجنسية الجزائرية.

أن يتراوح سنه بين 18و35 سنة، بالنسبة لعقود التكوين-إدماج السن المطلوب هو 16 بشرط أن يقبل المرشح مزاولة تكوين.

- ✓ أن يكون حائزا على الشهادة ومثبتا لمستواه التعليمي والتأهيلي والمؤهلات المهنية.
- ✓ أن يكون مسجلا كطالب شغل لدى الوكالة المحلية للتشغيل التابعة لمقر سكناه.

والمستفيدين من عقود الإدماج في هذا الجهاز يتقاضون أجر شهري خام حسب التصنيف التالي:

أجرة شهرية تقدر ب 15000 دج بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية.

أجرة شهرية تقدر ب 10000 دج بالنسبة للتقنيين الساميين.

بالنسبة لعقود الإدماج المهني، يتقاضى المستفيدون أجرة شهرية تقدر ب 8000 دج.

بالنسبة لعقود تكوين- إدماج، يتقاضى المستفيدون أجرة شهرية تقدر ب 1200دج.

كما يستفيد الشباب المدمجون في إطار هذا الجهاز من أداءات التأمينات الاجتماعية في مجال المرض والأمومة وحوادث العمل والأمراض المهنية كما يمكنهم الاستفادة من تكوين تكميلي من أجل تحسين مستواهم وتكييفهم لمنصب عمل.(32)

❖ **برنامج الأشغال المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:**

أنشئ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج هي تنمية وتطوير المجتمعات السكانية الأقل نموا بهدف إنشاء عدد معتبر من مناصب الشغل المؤقتة مع تطور وصيانة الهياكل العمومية وذلك بتطبيق الأشغال ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية من صيانة الملحقات من طرف البلدية والولاية، وقد سمح هذا الجهاز بإنشاء 175.131 حوالي منصب شغل.(33)

وهو يشبه إلى حد ما برنامج ESILS في توجيه الشباب وفي طبيعة العمل المؤقت ويتميز عنه في طبيعة الأنشطة المعروضة، حيث يتضمن أشغال عامة خاصة بالصيانة والترميم والري والغابات...، ويتم تمويله من طرف الصندوق الاجتماعي للتنمية والتسيير، ومكلف بتسيير "Agence de devloppement social"ADS وكالة التنمية الاجتماعية.(34)

7- معوقات سياسات التشغيل في الجزائر:

1- انعدام المرونة في المحيط الإداري.

2- عجز في اليد العاملة المؤهلة، وعدم توافق قوى العرض مع قوى الطلب.

3- صعوبات الحصول على القروض بالنسبة لأصحاب المشاريع.
4- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.
5- عدم توفر معلومات دقيقة عن سوق العمل والعمالة، مما أدى إلى عدم القدرة على التخطيط الجيد لمواجهة مشكلة التشغيل.
6- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات.
7- ضعف العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.
8- الافتقار إلى وسائل التشخيص و التقويم والمتابعة.
9- الاعتماد على القطاع الحكومي كمصدر أساسي للتشغيل.
10- عدم التحكم في الاليات القانونية التي تتولى تنظيم سوق العمل.

8- عوامل تفعيل ونجاح سياسات التشغيل:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة عرض سياسات التشغيل التي سطرتها الدولة الجزائرية لمعالجة مشكلة البطالة، وقد كان هدفنا الرئيسي هو التعرف على معوقات هذه السياسات وسبل تفعيلها.

ومن بين العوامل التي تساعد على نجاح ورفع فعالية السياسة العامة في مجال التشغيل هي بناء سياسات التشغيل على دراسات ومعطيات حقيقية ، ومشاركة كل الأطراف والجهات المختصة والأخذ بآرائها واقتراحاتها والابتعاد قدر الامكان عن القرارات العشوائية التي تزيد من اشكالية البطالة أكثر فأكثر .إضافة إلى أن برامج التشغيل وجب أن تتضمن وظائف دائمة ومستمرة، ووجب على الحكومة الابتعاد عن طريقة التوظيف بصفة مؤقتة والمتمثل في برنامج عقود ما قبل التشغيل، والذي أثبت فشله في ظل تزايد أعداد المتخرجين من الجامعات سنويا وارتفاع معدلات البطالة، وهذا بسبب الصيغة المؤقتة التي يحملها هذا البرنامج في حين أن هؤلاء الشباب يبحثون عن مناصب عمل دائمة تضمن لهم الاستقرار والأمن المادي. وضرورة مساعدة الشباب البطالين في إنشاء مؤسساتهم المصغرة، والعمل على تسهيل العلاقات بين المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الكبرى بما يضمن قيام تعاون قائم على أسس مبنية، بالإضافة من تمكين هذه المؤسسات الحصول على اليد العاملة المؤهلة المتخرجة من مراكز التكوين المهني والجامعة كل حسب تخصصه، بالإضافة إلى خلق حوافز وتشجيعات تمكن المؤسسات من استيعاب الفئات المتخرجة من هذه المؤسسات التكوينية والالتحاق بها، مثل تخفيض الضرائب عليها مقابل

توظيفها لهذه الفئات، أو إعفائها منها، أو من أعباء الضمان الاجتماعية، وضرورة إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مخططات التنمية الوطنية، وتمكينها من الاستفادة من كافة التدابير القانونية والمالية التي تقرها الدولة لصالح المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، واشراكها في مجهود التنمية كقوة فاعلة ومساهمة في تنفيذ مشاريع التنمية.

خاتمة:

بعد معالجتنا لهذا الموضوع نلاحظ أن التشغيل كان من الأولويات التي اهتمت بها الجزائر لمواجهة ومكافحة مشكلة البطالة وللحفاظ على أمن البلاد، لذا قامت الجزائر بوضع برامج وسياسات لمواجهة هذه المشكلة. هذه السياسات التي اعتمدتها الجزائر في مجال التشغيل عديدة ومتنوعة ساهمت بشكل كبير في القضاء على مشكلة البطالة، فرغم أهميتها ومساهمتها في تقليص نسبة البطالة إلا أنها تعتبر آنية ولا تضمن الاستمرار الدائم في مناصب الشغل. وهذا المشكل يكمن في عدم التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل وغير ذلك من السياسات التي تتعلق بالعمل الحكومي، لأن المشكلة ليست مشكل بطالة فقط وإنما مشكلة تشغيل أيضا.

لذا لابد من مساهمة كل الأطراف المعنية بذلك، والعمل على التنسيق بين كل القطاعات والهياكل، وتحفيز المشاريع. المولدة لمناصب الشغل، والعمل على عصرنة قطاع التشغيل وربطه بسوق العمل.

التوصيات

1- دعم استمرار كل برامج التشغيل السابقة وتحسينها للتخفيف من حدة البطالة.

2- العمل على بناء سياسة التشغيل بالاعتماد على دراسات ومعطيات حقيقية.

3- الأخذ بعين الاعتبار اقتراحات وآراء الهيئات والمؤسسات المعنية بعالم الشغل.

4- العمل على فتح باب الحوار بين مختلف القطاعات والربط بين التعليم وسوق الشغل.

5- العمل على تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنفيذ سياسات التشغيل.

6- تجنيد مصالح للتخطيط والدراسة والمتابعة والإنجاز.

7- تشجيع المبادرات الفردية والجماعية من أجل خلق مؤسسات.

8- العمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تلعب دورا في خلق المزيد من فرص العمل.

9- إزالة المعوقات وتسهيل عملية القروض من طرف البنوك.

10- العمل على تكييف هذه السياسات بما يتلاءم والمستجدات الداخلية والخارجية.

11- تفعيل دور الدولة في الرقابة على القطاع الاقتصادي.

12- تفعيل سياسة التشغيل باستحداث المشاريع على جميع الأصعدة.

13- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدوره الكبير في خلق مناصب شغل.

14- البحث عن آليات جديدة لمكافحة البطالة بشكل أكبر.

قائمة المراجع:

1- أبو زنط، ماجدة، غنيم، عثمان. **" التنمية المستدامة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى"**، مجلة المنار، المجلد 12، العدد الأول، 2006

2- أحمية، سليمان. " **السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر"** ، ملتقى علمي حول: السياسات ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، سعيدة، جامعة الطاهر مولاي، 26و27 أفريل، 2009

3- ايت عيسى، عيسى. "**سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر(انعكاسات وأفاق)"**، أطروحة دكتوراه علوم في التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008

4- بلعباس، رابح." **إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة 1966-2010"**، رسالة ماجيستر في علم الاجتماع تخصص ديمغرافيا، جامعة الجزائر، 2006-2007

5- بن أشنهو، عبد اللطيف. **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980**، د.ط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982

6- بن باير، الحبيب، بن كاملة محمد عبد العزيز. " **التشغيل في الجزائر: مدخل لتطوير وعصرنة البرامج والاليات لتفعيل التنمية. عرض نتائج الفترة 2006-2010"**، الملتقى الوطني: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، بسكرة، يومي 13و14 أفريل،2011

7- بن رمضان، سامية. **"العمل والعامل في الصناعة بين التسريح والإدماج في ظل النظام المؤسساتي في الجزائر"**، رسالة ماجيستر في علم الاجتماع، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2010-2011

8- بوزيدي، عبد المجيد. **تسعينات الاقتصاد الجزائري**، د.ط، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1999

9- الجريدة الرسمية: العدد 39، 1990.

10- الجريدة الرسمية: **المنشور الوزاري رقم 98-402 المؤرخ في جوان 1998**

11- حامد، نور الدين، عاشور، فلة." **تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر"**، الملتقى الوطني: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، يومي 13و14 أفريل، 2011

12- حجال، مسعود. " **خريجو الجامعة بين البطالة والبحث عن التوظيف"**، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2000-2001

13- رماش، هاجر." اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر"، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسنطينة، جامعة قسنطينة، 2012-2013

14- رواب، عمار، غربي، صباح. "**التكوين المهني والتشغيل في الجزائر"**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2011

15- شلالي، فارس. " **دور سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-**2004 مع **محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2004-2005

16- صديق، شريف. " **عقود ما قبل التشغيل واكتساب هوية العامل"** ، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2007-2008

17- عبد الصمد، سميرة. " **أهمية تقييم أداء العاملين في إدارة الموارد البشرية"**، رسالة ماجيستر، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2007

18- علوني، عمار. "**دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة"**، الملتقى: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، يومي 15و16 نوفمبر، 2011

19- عمور، محمد. " **أسباب اختيار الشباب لنوع معين من المشاريع الاستثمارية"**، رسالة ماجيستر في علم الاجتماع تخصص ديمغرافيا، جامعة الجزائر، 2006-2007

20- قندوز، سناء. " **دور الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في ترقية الاستثمار الخاص الجزائري"**، رسالة ماجيستر في العلوم القانونية، جامعة الجزائر، 2004-2005،

21- لحسن، عبد القادر. **" سياسة التشغيل واشكالية معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة(2000-2009) مع اقتراح نموذج اقتصادي للبرنامج الخماسي(2010-2015)"**، الملتقى الوطني: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، يومي 13و14 أفريل، 2011

22- لعفيفي، إيمان. " **علاقة الضغط النفسي بالاغتراب النفسي لدى خريجو الجامعة العاملين بعقود ما قبل التشغيل"**، رسالة ماجيستر في علم النفس العيادي، سطيف، جامعة فرحات عباس، 2012-2013

23- مدني، بن شهرة. **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**، ط1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008

24- مكاك، ليلى. " **دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية"**، رسالة ماجيستر في علم الاجتماع العائلي، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2010-2011

25- ناصر دادي، عدون، العايب، عبد الرحمان. **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، د.ط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، 2010،

26- نايت، سعيدي إلهام." **اليات تفعيل ونجاح سياسة التشغيل في الجزائر**" ، الملتقى الوطني: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 13و14 أفريل، 2011،

قائمة الهوامش:

1- نايت، سعيدي إلهام." **اليات تفعيل ونجاح سياسة التشغيل في الجزائر**" ، الملتقى الوطني: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 13و14 أفريل، 2011، ص314.

2- عبد الصمد، سميرة. " **أهمية تقييم أداء العاملين في إدارة الموارد البشرية"**، رسالة ماجيستر، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2007، ص31.

3- ناصر دادي، عدون، العايب، عبد الرحمان. **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، د.ط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، 2010، ص ص 144 -145.

4- بن أشنهو، عبد اللطيف. **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980**، د.ط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 125.

5- رواب، عمار، غربي، صباح. "**التكوين المهني والتشغيل في الجزائر"**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2011، ص 70.

6- حامد، نور الدين، عاشور، فلة." **تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر"**، الملتقى الوطني: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، يومي 13و14 أفريل، 2011، ص 234.

7- أحمية، سليمان. " **السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر"** ، ملتقى علمي حول: السياسات ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، سعيدة، جامعة الطاهر مولاي، 26و27 أفريل، 2009، ص ص 3- 4.

8- أبوزنط، ماجدة، غنيم، عثمان. **" التنمية المستدامة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى"**، مجلة المنار، المجلد 12، العدد الأول، 2006.ص 166.

9- بن باير، الحبيب، بن كاملة محمد عبد العزيز. " **التشغيل في الجزائر: مدخل لتطوير وعصرنة البرامج والاليات لتفعيل التنمية. عرض نتائج الفترة 2006-2010"**، الملتقى الوطني: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، بسكرة، يومي 13و14 أفريل،2011، ص 146.

10- الجريدة الرسمية: العدد 39، 1990، ص 1224.

11- بلعباس، رابح." **إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة 1966-2010"**، رسالة ماجيستر في علم الاجتماع تخصص ديمغرافيا، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص ص 118- 119.

12- بن باير، الحبيب، بن كاملة محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 148.

13- شلالي، فارس. " **دور سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-**2004 مع **محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 104.

14- بلعباس، رابح، مرجع سابق، ص ص 120 -121.

15- رماش، هاجر." اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر"، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسنطينة، جامعة قسنطينة، 2012-2013، ص 92.

16- مكاك، ليلى. " **دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية"،** رسالة ماجيستر في علم الاجتماع العائلي، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2010-2011، ص 57.

17- بن باير، الحبيب، بن كاملة محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص 148- 149.

18- بلعباس، رابح، مرجع سابق، ص ص 123- 124.

19- بن باير، الحبيب، بن كاملة محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 149.

20- بن رمضان، سامية. **"العمل والعامل في الصناعة بين التسريح والإدماج في ظل النظام المؤسساتي في الجزائر"،** رسالة ماجيستر في علم الاجتماع، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2010-2011، ص 245.

21- بن باير، الحبيب، بن كاملة محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 150.

22- لعفيفي، إيمان. " **علاقة الضغط النفسي بالاغتراب النفسي لدى خريجو الجامعة العاملين بعقود ما قبل التشغيل"،** رسالة ماجيستر في علم النفس العيادي، سطيف، جامعة فرحات عباس، 2012-2013، ص 156.

23- عمور، محمد. " **أسباب اختيار الشباب لنوع معين من المشاريع الاستثمارية"،** رسالة ماجيستر في علم الاجتماع تخصص ديمغرافيا، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص ص 40- 41.

24- قندوز، سناء. " **دور الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في ترقية الاستثمار الخاص الجزائري"،** رسالة ماجيستر في العلوم القانونية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 30.

25- علوني، عمار. "**دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة"،** الملتقى: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، يومي 15و16 نوفمبر، 2011، ص 5.

26- حجال، مسعود. " **خريجو الجامعة بين البطالة والبحث عن التوظيف"**، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 57.

27- لحسن، عبد القادر. **" سياسة التشغيل واشكالية معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة(2000-2009) مع اقتراح نموذج اقتصادي للبرنامج الخماسي(2010-2015)"،** الملتقى الوطني: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، يومي 13و14 أفريل، 2011، ص 198.

28- ايت عيسى، عيسى. "**سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر(انعكاسات وأفاق)**"، أطروحة دكتوراه علوم في التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 301.

29- الجريدة الرسمية: **المنشور الوزاري رقم 98-402 المؤرخ في جوان 1998، ص 16.**

30- صديق، شريف. " **عقود ما قبل التشغيل واكتساب هوية العامل**" ، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص89.

31- بلعباس، رابح، مرجع سابق، ص ص 131- 132.

32- بلعباس، رابح، مرجع نفسه، ص ص 132- 133.

33- مدني، بن شهرة. **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**، ط1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008، ص 282.

34- بوزيدي، عبد المجيد. **تسعينات الاقتصاد الجزائري**، د.ط، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1999، ص 109.